

استراتيجيات التخطيط في التعليم العالي ومعوقاتها

د. خالفي علي*

Résumé:

Poser une stratégie claire est précise dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique est une condition nécessaire pour relever les défis imposés par les mutations que connaît le monde d'aujourd'hui.

À travers cet article nous essayerons d'exposer les réalités et les inconvénients de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique dans le monde arabe.

Ces pays sont caractérisés par l'absence d'une politique scientifique, l'instabilité des établissements de l'enseignement supérieur, et l'absence d'un climat adéquat pour les enseignants et les chercheurs.

Les problèmes posés ci-dessus trouveront leur solutions dans une planification stratégique éloignée des pressions politiques.

* أستاذ محاضر. بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. بن يوسف بن خدة - جامعة الجزائر سابقا.

الملخص:

والبحث العلمي ومعوقاته، وقد تبين أن الدول العربية تفتقد إلى سياسة علمية وإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لاتعرف الاستقرار ولم تستفد من مزايا الاستقلالية، كما لم تجد حلا لمشكلة التوعية، بالإضافة إلى عدم توفير المناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والحد من هجرة الكفاءات....

إن المشاكل المطروحة لاتجد الحل إلا في إطار التخطيط الاستراتيجي بعيدا عن الضغوط السياسية. إن المجتمع اليوم يعيش عصر السباق العلمي ومن فقده، فقد مكانه وتطوره وذاته.

إن التحولات التي يعرفها العالم اليوم تطرح تحديات يصعب على الدول العربية مواجهتها إذا لم تتمكن من وضع استراتيجية واضحة ومحددة للتعليم العالي والبحث العلمي ذلك أن هذه الدول استطاعت في مراحل سابقة وضع استراتيجية لكن واقعها اليوم يتطلب استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحالية والمتوقعة لبناء مستقبل ركيزته الأساسية التعليم العالي والبحث العلمي ، فهل فكرت بجد في هذه الاستراتيجية؟ وهل عملت على توفير شروط نجاحها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال جعلنا نتعرض لدراسة واقع التعليم العالي

مقدمة:

يواجه التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية مجموعة من التحديات في عصر يعرف تحولات اقتصادية واجتماعية، فهل تملك هذه الدول تخطيطا استشرافيا أو استراتيجية تخطيطية تمكنها من التغلب على

الصعوبات التي تواجه القطاعين المذكورين؟ وهل تعطي نفس الأهمية التي تعطيها الدول المتطورة؟ وماهي الأسباب التي تحول دون تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

للاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نقدم هذه الدراسة المتواضعة من خلال التعرض إلى:

أولا : مفهوم التخطيط الاستراتيجي.

ثانيا : واقع التعليم العالي ومشاكله.

ثالثا : واقع البحث العلمي وصعوباته.

أولا : مفهوم التخطيط الاستراتيجي

إن التخطيط⁽¹⁾ بوجه عام هو دراسة مسار توجه قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الأدوات العلمية اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات مع تجنب الوقوع في الأخطاء.

أما التخطيط الاستراتيجي فهو العملية التي بواسطتها تستطيع مؤسسات الدولة (بما فيها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي) أن تحدد مستقبلها في إطار النظرة الاستشرافية أي يبين أين تتجه مختلف المؤسسات لكي تستطيع اتخاذ القرارات بعد أن توفر أفضل وأدق المعلومات بالإضافة إلى تعبئة الموارد المادية والبشرية ليسهل تنفيذ القرارات وتصميم النتائج أولا بأول ومقارنتها بالتوقعات والأخذ بالاعتبار التصحيحات اللازمة. يتميز⁽²⁾ التخطيط الاستراتيجي بـ: النظرة الاستشرافية للمستقبل، يولي أهمية أكبر للتنفيذ مقارنة بتحديد الأهداف، يتكيف مع المتغيرات الجديدة.

بينما الاستراتيجية⁽³⁾ تعني الإطار العام للمنظومة المتكاملة التي تحدد السياسات والأهداف مسبقا لتتمكن مختلف المؤسسات من تحقيق القيمة الفعلية لنشاطها بشكل متواصل ومستمر وهي بهذا تحل قمة هرم التخطيط الاستراتيجي تركز الاستراتيجية بالمفهوم السابق على:

- تحديد أهداف المؤسسات.
 - تحديد ظروف المحيط.
 - تحديد البرمجة الزمنية.
 - تحديد الاستراتيجيات البديلة وتقويمها.
- كما يراعى عند صياغتها مايلي:
- الغرض من إنشاء المؤسسات (أولياتها، وسائلها، نتائجها...)
 - أنشطة المؤسسات والمستفيدين من منتوجاتها.
 - مراعاة المشاكل والمخاطر التي يجب مواجهتها (تناقص الموارد الطبيعية وعدم الاستفادة من العنصر البشري يمكن أن يمثل مشكلة في الحاضر ومشكلة اكبر في المستقبل)
 - إدخال قيم الإدارة الحديثة والاستفادة من منجزات الثورة العلمية مع نقادي البيروقراطية والمركزية.
- إذا أردنا إسقاط مفهوم التخطيط الاستراتيجي على واقع التعليم العالي والبحث العلمي نتبادر إلى أذهاننا التساؤلات التالية:
- هل تملك مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية توجهها استراتيجيا واضحا؟

هل هناك تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي على مستوى كل دولة وعلى مستوى الدول العربية ككل؟

هل تدهور وضعية التعليم العالي والبحث العلمي يعود لغياب الاستراتيجية اولعوامل أخرى؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه خلال التعرض إلى واقع التعليم العالي وصعوباته.

ثانيا: واقع التعليم العالي وصعوباته

إن واقع التعليم العالي يجب أن يتميز في هذا القرن بالقدرة على المنافسة والتكيف مع التحولات الجديدة لكي يحقق احتياجات التنمية ويتفاعل مع متطلباتها، ذلك إن اغلب المفكرين العرب يؤكدون انه بدون الاهتمام بمجالات العلم والمعرفة لا يمكن بناء القدرة الذاتية التي تعيد للعرب ولو جزءا من حضارتهم الأصيلة⁽⁴⁾.

إن جهودا كبيرة بذلت في مجال تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، لكن هذه الجهود لم ترق إلى المستوى المطلوب حيث مازالت عقبات كثيرة لم تذلل وعلى رأسها عدم وجود استراتيجية واضحة تحدد اولويات التعليم العالي من اجل دفع المجتمع نحو تنمية شاملة ومستدامة.

أ) واقع مؤسسات التعليم العالي:

ازدهرت الدول العربية بمؤسسات عريقة مثل الأزهر، جامعة القرويين الزينونة...الخ، وحديثا أنشأت الجامعات العليا على الطراز الغربي في معظم هذه الدول، وبلغ عدد الجامعات⁽⁵⁾ 184 جامعة سنة 1998 وان 158 جامعة منها موجودة في عشر دول، وان ستة دول كل منها يملك جامعة

واحدة، أما البقية فعدد الجامعات فيها فيتراوح بين 2 و 7 والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 1 : عدد الجامعات في الدول العربية⁽⁶⁾

رقم	القطر	عدد الجامعات
01	الأردن	20
02	الإمارات	01
03	البحرين	02
04	تونس	06
05	الجزائر	11
06	السعودية	07
07	السودان	13
08	سورية	05
09	الصومال	01
10	العراق	21
11	عمان	01
12	فلسطين	11
13	قطر	01
14	الكويت	01
15	لبنان	20
16	ليبيا	13
17	مصر	20
18	المغرب	14
19	موريتانيا	01
20	اليمن	15

تجدر الإشارة إلى: - إن المعاهد والكليات التقنية والجامعات الأهلية والمراكز الجامعية غير معبر عنها في الجدول السابق.

- إن 65 % من إجمالي عدد الجامعات في الدول العربية تأسس بعد الثمانينيات والتسعينات أي 120 جامعة من ضمن 184 جامعة وهو ما يعبر عن الأهمية التي أولتها هذه الدول للتعليم العالي.

(ب) الالتحاق بالتعليم العالي:

تقدر منظمة اليونسكو عدد الطلبة في الدول العربية بما يربو عن ثلاثة ملايين سنة 1995 أي تضاعف العدد مقارنة بما كان عليه سنة 1980 وهي زيادة عادية عرفتتها كثير من الدول المتخلفة، لكن الملفت هو أن الزيادة لا تمثل سوى الربع بالنسبة للدول المتطورة، والملفت للانتباه أكثر ليس من يلتحق بالتعليم العالي من الذكور والإناث وإنما نوعية تكوين الملحقين، والجدول التالي يبين معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في مختلف الدول.

جدول 2: معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية والدول الأخرى⁽⁷⁾

الدول	معدلات الالتحاق بالتعليم العالي	عدد الطلاب لكل 100 ألف نسمة	% طلاب التعليم العالي إلى المسجلين (جميع المراحل)
الدول العربية	12.2	1132	5.3
الدول النامية	8.3	775	4.2
إفريقيا	5.6	499	2.9
الدول المتقدمة	48.0	3470	17.6
أمريكا	36.8	3128	13.9
آسيا	8.8	813	4.5
أوروبا	39.5	2809	15.2

يرتبط الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية بمشاكل كثيرة رغم إن البعض منها يتبنى مجانية التعليم، ذلك أن نقص الوعي وانتشار الأمية وارتفاع معدل البطالة (بما فيها الخريجين من الجامعات)، ارتفاع مستوى المعيشة، تزايد الفقر، كلها عوامل أثرت وتؤثر على الالتحاق بالتعليم العالي.

إن الجهود التي بذلت من الدول العربية مازالت دون المستوى وتحتاج إلى مضاعفة مؤسسات التعليم العالي والتأطير الجامعي لكي تستوعب عدد المسجلين⁽⁸⁾، والتحدي الأكبر هو كيف يتم التوفيق بين الجانب الكمي والنوعي والجدول التالي يبين تزايد طلاب التعليم العالي في الدول العربية⁽¹⁰⁾.

جدول 3 : تزايد طلاب التعليم العالي في الدول العربية⁽⁹⁾

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الطلاب (مليون نسمة)	%
1995	241.62	55.62	23
2000	273.38	66.24	24
2010	338.67	89.06	20
2015	370.67	90.14	25

حيث لا يغيب عن البال أن الإحصائيات تشير إلى ما يزيد عن 80 ألف طالب مسجل في معاهد وجامعات أجنبية، وهو ما يطرح مشاكل كثيرة كمعادلة الشهادة والاختلاف في النظم التعليمية وعدم العودة إلى البلد الأصلي.

إن تكلفة التعليم العالي يمكن أن تصل 106 مليار دولار سنة 2015 وهي تكلفة تحتاج إلى استثمارات كبيرة لا تتحقق إلا بمعدلات نمو مرتفعة وتعاون عربي مشترك.

إن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة ليس فقط من أجل الاستجابة لزيادة الطلب على التعليم العالي وإنما لإعطاء أهمية للتخصصات التطبيقية والمراجعة الدورية للمناهج وطرق التعليم وتوطيد العلاقة بين التكوين وسوق العمل وإيجاد الحلول لمشكلة النوعية.

(ج) نوعية التعليم العالي:

إن التوسع السريع في التعليم العالي أدى مع الزمن إلى تدهور النوعية، ومع الأسف لا توجد الدراسات الكافية التي تعنى بتقييم مستوى التعليم العالي وأسباب تدهوره وكيفية النهوض به ذلك أن الملاحظ هو تدني مستوى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والإبداعية، إن عوامل تردي نوعية التعليم العالي كثيرة وتحتاج إلى أكثر من دراسة ولكن المشكل الرئيسي بالإضافة إلى غياب التخطيط ونقص الإمكانيات المادية والبشرية هو أن دور الجامعة في تطوير الفكر غاب نتيجة ضياع القيم وعدم إعطاء أهمية للعلم والعلماء وفتح المجال واسعا لهجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأجنبية لعدم توفر المناخ المناسب.

الواقع أن مشكلة تردي النوعية في التعليم العالي تختلف من دولة لأخرى بل ومن جامعة لأخرى داخل البلد الواحد.

إن عمليات الإصلاح التي باشرتها كثير من الدول العربية لم تكن مبنية على دراسات ولم توفر لها الشروط المناسبة ومن السهل إصدار الأحكام لأن الواقع يظهر أن كثيرا من الخريجين في الدول العربية لهم من القدرة والكفاءة على المنافسة عندما يهاجرون أوطانهم اتجاه الدول المتطورة.

إن مشكلة النوعية في التعليم العالي تمس قطاعات المجتمع ككل وهي تؤثر على النمو الاقتصادي، إن متطلبات المرحلة الحالية وضغوط المنظمات والمؤسسات الدولية تفرض التوجه نحو إعادة النظر في قضايا كثيرة وذلك يجب أن يتم وفق المنظور العلمي وليس المنظور السياسي الذي أدى إلى إخفاق كبير في برامج الإصلاح.

ثالثا : واقع البحث العلمي وصعوباته:

إن مؤسسات التعليم العالي رغم ما حققته في مجال التعليم العالي إلا أنها لم تتمكن من تطوير البحث العلمي ومرد هذا طغيان النظرة السياسية التي حالت دون إرساء قواعد أساسية للبحث العلمي والتطوير، وعدم ربط البحوث العلمية النظرية بالتطبيقية وكلاهما بخطط التنمية الشاملة بالإضافة إلى سيادة منطق الاستفادة الخاصة من البحوث لنيل الشهادات وأغراض الترقية الوظيفية.

إن المناخ العام للبحث العلمي لا يتوفر على الحد الأدنى من الشروط المادية، المالية، التنظيمية، وهو ما يجعل الفرق واضحا بين عدد الباحثين في الدول العربية مقارنة بالدول المتطورة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 4: عدد الباحثين في بعض الدول العربية مقارنة ببعض الدول المتقدمة⁽¹¹⁾

الدولة	عدد الباحثين/مليون من السكان	الدولة	عدد الباحثين/مليون من السكان
الأردن	186	أمريكا	3391
الجزائر	530	اليابان	3082
تونس	560	المانيا	2190
مصر	400	كوريا الجنوبية	1000
اليمن	50		

يبين الجدول السابق أن عدد الباحثين في الدول العربية يتفاوت من بلد لآخر وان التفاوت واضح بين عدد الباحثين في هذه الدول والدول المتطورة، والاسباب تعود الى عوامل كثيرة نذكر منها:

- ضعف الدعم المخصص لنشاطات البحث العلمي.
- إقبال كاهل أعضاء هيئة التدريس بالأعباء البيداغوجية على حساب البحث العلمي.
- غياب الحوافز المشجعة على البحث إذ المجتمع لايعير أهمية للباحث وهذا ما يجعل البحث العلمي يفقد أولويته في نظر أعضاء هيئة التدريس الذين هم باحثين في نفس الوقت.
- استمرار بعض الدول العربية في إنشاء الجامعات والمراكز الجامعية دون توفير الحد من الشروط سواء تعلق الأمر بالنسبة للبنية التحتية أو التاطير⁽¹⁰⁾.
- هجرة الأدمغة العربية إلى الدول الأجنبية، ذلك أن هجرة الكفاءات تعتبر بالدرجة الأولى مشكلة العرب وليست بمشكلة الغرب لان الأنظمة العربية هي التي سهلت عملية الانتقال إلى الخارج ليقدموا للغرب خبراتهم وابتكاراتهم مقابل تكاليف باهضة تحملتها دولتهم الأصلية، وان الأرقام التي تعبر عن الهجرة بشكل عام وهجرة الأدمغة مخيفة وتستحق أكثر من دراسة، ولعل المثال التالي يوضح ذلك:
- إن 90 % من حملة الشهادات العليا (الدكتوراه) في السودان يعيشون في أمريكا وكندا وغيرها من الدول الغربية.
- إن 60 % من حملة الشهادات الجامعية السودانية وخاصة الأطباء يعملون خارج السودان.

- إن 50 % من السودانيين الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى ارض الوطن.

إن من مقاييس⁽¹³⁾ التطور أن يزداد عدد العلماء في المجتمع فمثلا، لكل مليون مواطن، تملك اليابان 3500 عالم أمريكا 2500 عالم، وأوربا 1500 ، أمريكا اللاتينية 250، إفريقيا 50، وإن تعمل الدولة على زيادة الإنفاق⁽¹⁴⁾ على البحث العلمي.

الخاتمة:

إن موضوع استراتيجيات التخطيط في التعليم العالي والبحث العلمي تحتاج إلى أكثر من دراسة نظرا لأهميته وتشعبانه، وقد اقتصرنا دراستنا على جوانب محددة تناولت مفهوم التخطيط والتخطيط الاستراتيجي والاستراتيجية وكذا واقع التعليم العالي والبحث العلمي والصعوبات التي تواجههما وقد خرجنا من هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات:

- 1- رغم أن الدول العربية تمكنت من وضع خطط وبرامج وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي إلا إنها تفنّدت إلى سياسات علمية ومن ثمة لأمجال للحديث عن التخطيط الاستراتيجي أو الإستراتيجية.
- 2- إن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعرف عدم الاستقرار ويطغى عليها الطابع المركزي والبيروقراطي وهو ما يحول دون الاستفادة من مزايا استقلالية مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وقد فقدت هذه المؤسسات حريتها الأكاديمية.

- 3- إن الجهود التي بذلتها الدول العربية لم تحقق الاستجابة للإعداد المتزايدة للطلبة وما يتطلب ذلك من مضاعفة مؤسسات التعليم العالي وزيادة مستوى التأطير والتوفيق بين الجانب الكمي والنوعي.
- 4- إن شروط وأسس بناء البحث العلمي في الدول العربية لم تتوفر، وإن ما تحقق لن تظهر ثماره بشكل جيد في الواقع ويرجع ذلك إلى: - عدم توظيف البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع.
- عدم رفع مستوى الانفاق على البحث العلمي والتطوير.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال البحث العلمي .
- إقبال كاهل أعضاء هيئة التدريس بالأعباء البيداغوجية وانخفاض مستوى معيشتهم مما جعلهم ينصرفون إلى أعمال إضافية تشغلهم عن البحث العلمي.

التوصيات:

- 1- يجب اعتماد سياسة عربية واضحة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في إطار التخطيط والابتعاد عن الارتجال والنظرة السياسية الضيقة، أي إنشاء هيئة مركزية للبحث العلمي وهيئات فرعية لها.
- 2- تطبيق مبدأ استقلالية مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حتى تتمكن هذه المؤسسات من تأدية وظيفتها بعيدا عن الضغوط السياسية.
- 3- استجابة للأعداد المتزايدة للطلبة كل سنة (والتي تبقى ضعيفة مقارنة بعدد السكان) يجب العمل على:
 - مضاعفة مؤسسات التعليم العالي.
 - رفع نسبة التأطير والتكفل ماديا ومعنويا بالأساتذة والباحثين.
 - إعادة النظر في المناهج وتحسينها.

- إنشاء المدن العلمية قرب الجامعات ومراكز البحث.
- إبراز أهمية البحث العلمي في الاعلام بوسائله المتنوعة.

الهوامش :

(1) تجدر الإشارة الى أن هناك فرقا بين كل من: التنظيم، التوجيه، السيطرة...

للمزيد انظر " كيت كينان ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، نعمت سليمان

أسس الإدارة الناجحة، الدار العربية للعلوم 1995.

(2) د. محمد السيد عبد السلام - الأمن الغذائي للوطن العربي

مجلة عالم المعرفة العدد 230 سنة 19 التعليم،

(3) الاستراتيجية ضرورية لكل المؤسسات حيث ينبثق عن الاستراتيجية العامة للدولة " استراتيجية التعليم ، استراتيجية التعليم العالي ، استراتيجية البحث العلمي ، استراتيجية تطوير الصناعة ، استراتيجية تطوير الخدمات ، ..."

(4) القرن التاسع ميلادي (3 هجري) تأسست على يد الخليفة المأمون مدرسة المعرفة، اشتهرت بعلوم كثيرة أدت إلى بناء مدينة للعلم على النحو الذي يتم الآن في دول كثيرة.

(5) الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي

اتحاد مجالس البحث العلمي العربية " المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير

- 21-23 ماي 2000 الجزائر ص 07 *

- (6) المصدر: المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية - مرجع سابق ص 8
- (7) المصدر UNESCO 1996
- (8) للإشارة إن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي (شهادة البكالوريا) ضعيفة مقارنة بنسبة الالتحاق في الدول المتطورة.
- (9) المصدر: المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية - مرجع سابق 262
- (10) د. عبد التواب شرف الدين " تكنولوجيا التعليم والمعلومات - منشورات جامعة قار يونس - بن غازي 1998 ص 17 "
- (11) المصدر: المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية - مرجع سابق ص 14
- (12) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - " تقرير عن وضعية التأطير الجامعي في الجزائر 2004
- (13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية * فعاليات الملتقى الدولي حول الجزائر والعولمة 22-23/11/1999 جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر ص 191
- (14) ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية 0.2 % من الناتج القومي، هذه النسبة في أمريكا 3% وفي إسرائيل 1.8 %.

- (13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية " فعاليات الملتقى الدولي حول الجزائر والعولمة 22-23/11/1999 جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر ص 191
- (14) ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية 0.2 % من الناتج القومي، هذه النسبة في أمريكا 3% وفي إسرائيل 1.8 %.